

مستوى الثقافة القانونية لدى طلبة جامعة الملك فيصل "دراسة ميدانية"

زكي بن عبد العزيز بودي و أمير بن إبراهيم القرشي

كلية التربية، جامعة الملك فيصل

الأحساء، المملكة العربية السعودية

الملخص:

استهدفت الدراسة الحالية الكشف عن مدى إلمام طلبة جامعة الملك فيصل بالثقافة القانونية المتعلقة بوعيهم بالقوانين واللوائح الدراسية الجامعية. وقد تم تطبيق اختبار تحصيلي على عينة مكونة من (968) طالباً وطالبة من كليات الجامعة كافة، وذلك بهدف قياس مستوى تعرفهم على بعض القوانين واللوائح الجامعية وقد أسفرت النتائج عما يلي:

1. ضعف مستوى طلبة عينة البحث بصفة عامة في معرفتهم بالثقافة القانونية التي تتعلق بمعرفتهم باللوائح والقوانين الجامعية.
2. توجد فروق دالة بين الطلاب والطالبات في اختبار الثقافة القانونية، لصالح الطالبات.
3. توجد فروق دالة إحصائياً بين طلاب الكليات الأدبية والكليات العلمية في مستوى الإلمام بالقوانين واللوائح الجامعية لصالح الكليات العلمية.
4. لا توجد فروق دالة إحصائياً بين طلاب عينة البحث المقيدون في السنوات الدراسية المختلفة في مستوى التعرف على القوانين واللوائح الجامعية.
5. توجد فروق دالة إحصائياً بين طلبة الجامعة الحاصلين على معدلات تراكمية مختلفة في مستوى الإلمام بالقوانين واللوائح الجامعية، لصالح الطلبة الحاصلين على معدلات تراكمية عالية.
6. لا توجد فروق دالة إحصائياً بين طلبة الجامعة المنتسبين إلى (آباء - أمهات) من أصحاب المستويات التعليمية المختلفة في مستوى الإلمام بالقوانين واللوائح الجامعية.

المقدمة:

يواجه الإنسان مشكلات متعددة قد تترتب على جهله بالمبادئ القانونية أو عدم التزامه بها، مما يعرضه للمساءلة والوقوع تحت طائلة القانون، وقد تضيق عليه الكثير من الفرص لتصحيح أخطائه والحصول على حقوقه، نتيجة ضعف مستوى ثقافته القانونية، لذا فقد طالب الكثير من التربويين بضرورة تدريس المبادئ القانونية خلال مراحل التعليم المختلفة ابتداءً من مرحلة رياض الأطفال إلى نهاية المرحلة الجامعية؛ وذلك لما يمثله القانون من أهمية في حياة الفرد، حيث يتدخل القانون في حياة الفرد من المهد إلى اللحد، فإثبات وجوده في الحياة، ورحيله عن الحياة يتطلب إجراءات تحكمها اللوائح والقوانين.

وقد يعتقد بعضنا أن التربية القانونية أو الثقافة القانونية تتطلب تعليماً قانونياً متخصصاً، ولكن الواقع يشير إلى أن الهدف من التربية القانونية هو تنمية وعي أفراد المجتمع بالقانون من خلال تزويدهم بالمعارف والمفاهيم والاتجاهات والمبادئ المرتبطة ببعض القوانين والتشريعات واللوائح التي ترتبط بطبيعة الوضع المهني داخل المجتمع، فعلى سبيل المثال يحتاج الطالب الجامعي إلى معرفة بعض القوانين واللوائح التي تنظم عملية التعليم والدراسة والاختبارات داخل الجامعة، ويحتاج المعلم إلى معرفة قانون العاملين بوزارة التربية والتعليم ومسؤولياته وواجباته القانونية، كما يحتاج الجميع ممن بلغوا السن القانونية معرفة قوانين المرور، وقوانين ولوائح الأحوال المدنية... وغيرها من القوانين.

وعلى ذلك فإن الثقافة القانونية تمثل إحدى مكونات الثقافة العامة للفرد، والتي يستوجب على الإنسان اكتسابها، بهدف تعريفه بحقوقه فيمارسها وواجباته فيؤديها؛ وذلك في إطار طبيعة وقيم المجتمع، والطالب بالمرحلة الجامعية في حاجة ملحة إلى تنمية وعيه بالمبادئ القانونية، واللوائح الدراسية والقواعد التنفيذية التي تحكم التحاقه بالجامعة وانتظامه في الدراسة، وتنظيم سير الاختبارات، وجميع مسؤولياته وحقوقه خلال مرحلة التعليم الجامعي، وذلك لإعداده لمرحلة خروجه إلى سوق العمل وتولى

المسؤولية في إطار المجتمع، وهو الأمر الذي بدأت تهتم به العديد من الجامعات في الآونة الأخيرة؛ حيث عقدت ورشة عمل بجامعة الملك سعود في 2008/12/26م بعنوان "وثيقة حقوق والتزامات الطالب الجامعي" لتوعية الطلاب بحقوقهم ومسؤولياتهم القانونية، كما تقوم كلية الأنظمة بإصدار نشرة قانونية لطلاب وطالبات جامعة الملك سعود لتوعيتهم ببعض المبادئ القانونية.

كما عُقد مؤتمر في جامعة الزيتونة بالأردن في 2010/1/16م بعنوان "نحو ثقافة قانونية" بهدف تنمية الثقافة القانونية لدى طلاب وطالبات جامعة الزيتونة (2) وعلى المستوى العالمي نجد في الولايات المتحدة الأمريكية تم وضع دليل للمعلم لمساعدته على تنمية الثقافة القانونية لدى الطلاب اعتماداً على الاحتفال السنوي بيوم القانون الأمريكي Law Day of USA وهو ما يؤكد على مدى حرص الدول المتقدمة على الاهتمام بتوعية أفراد المجتمع بالمبادئ القانونية.

كما أوصى المؤتمر الدولي الرابع لمكافحة الجريمة الذي عقد في مدينة "كيوتو" اليابانية، بضرورة وضع نظام يكفل تعريف الناس بالقانون على المستويات كافة وفي جميع مراحل التعليم. (6-38).

وعلى مستوى الأدبيات العالمية التي تناولت الثقافة والتوعية القانونية ما ذكره (وليم، وبربارا، 2007م، William & Barbara) في كتابهما عن القانون في التعليم العالي، حيث تناول الكتاب المبادئ المنظمة لسلامة الطلاب، والخدمات الطلابية، وحقوق الطالب ومسؤولياته، ورسوم الأنشطة الطلابية، ومبادئ القبول وإعادة القبول، والمساعدات المالية، والإسكان الطلابي، وخدمات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، ونظم التأديب والتظلم، وقواعد الانضباط والنظام، وتنظيم وضع الملصقات والمنشورات وإصدار المطبوعات داخل الجامعة.

كما تعرضت (آن، وآخرون، 2003م، Anne et al.) إلى قضية التربية للمواطنة من خلال إلقاء الضوء على أهمية توعية طلاب الجامعات بالتربية الأخلاقية والوطنية وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم الأخلاقية والقانونية.

ونتيجة لتزايد الاهتمام العالمي في الفترة الأخيرة بالتربية القانونية، فقد أجريت العديد من الدراسات والبحوث التي استعرضت مبادئ التربية القانونية، وأساليب تنمية الوعي القانوني ونشر الثقافة القانونية بين أفراد المجتمع، ويمكن استعراض بعض تلك الدراسات فيما يلي:

- دراسة (علي رسلان Ali , Russlyn، 2010م) التي تشير إلى حرص مكتب إدارة الحقوق المدنية في السنوات الأخيرة على اتخاذ التدابير اللازمة للحد من البلطجة في المدارس التي يشيع فيها جو من الخوف وعدم الاحترام، والتي تؤثر بالسلب على الصحة النفسية للطلاب وتؤثر سلباً في مستوى تحصيلهم، كما يحرص المكتب على مناهضة سياسة التمييز ضد بعض الطلاب.
- دراسة (Wood & Kelley, 2010) التي أشارت إلى أنه مع تزايد أعداد الطلاب المعاقين الذين يلتحقون بالجامعات المختلفة فإنه من المهم تعريف الطلاب المعاقين بحقوقهم وواجباتهم التي تحكمها نصوص الحقوق المدنية، وقانون المعاقين الذي يشير إلى تخصيص أماكن خاصة بالطلاب المعاقين.
- دراسة (نجاته عبده عارف، 2009م) التي استهدفت تطبيق برنامج مقترح في الدراسات الاجتماعية على عينة من تلاميذ الصف الرابع والخامس والسادس الابتدائي، بهدف تحقيق بعض أهداف التربية القانونية، وقد أوضحت نتائج الدراسة فاعلية البرنامج المقترح في تحقيق بعض أهداف التربية القانونية لدى تلاميذ العينة.
- دراسة (ابستين، وأندرسون Epstein& Anderson، 2009م) التي استهدفت تدريس دورة متخصصة في القانون للطلاب غير الملحقين بكلية الحقوق، بهدف دراسة قانون العمل العام، وبعض القوانين المرتبطة بالألعاب الرياضية، والقانون التجاري، لتوفير ثقافة قانونية لغير المتخصصين من أفراد المجتمع.
- دراسة (Burgstahler, and Moore, 2009) التي ناقشت حقوق الطلاب المعاقين الملحقين بجامعات التعليم العام؛ حيث تشير الدراسة إلى وجود مشكلات تواجه

هؤلاء الطلاب بالتواصل والتعامل مع موظفي الجامعة خاصة الإعاقات غير المرئية كالصمم، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تنمية قدرات الموظفين للتعامل مع المعاقين من خلال إجراء البرامج التدريبية اللازمة.

- دراسة قام بها (المجلس الأكاديمي لمجتمع كليات كاليفورنيا Academic Senate for California Community Colleges، 2007م) وتناقش هذه الدراسة تبعات وعواقب عدم الأمانة العلمية والأكاديمية لطلاب الجامعة، خاصة فيما يتعلق بالغش وتؤكد الورقة على ضرورة تنمية ثقافة الأمانة العلمية والنزاهة الأكاديمية التي تثري المناخ التعليمي، وتؤكد الورقة أيضاً ضرورة إشراك القيادات الطلابية في تطوير وتعزيز السياسات والإجراءات الداعمة للمناخ التعليمي الجيد، وحماية حقوق الطلاب.

- دراسة (Barfield and Bennett (2007) التي أشارت إلى أنه مع تزايد أعداد الطلاب المعاقين الذين يواصلون تعليمهم العالي تتزايد الحاجة لدى أعضاء هيئة التدريس والإداريين بالكليات لتفهم مسؤولياتهم على العديد من التشريعات التي تضمن حقوق الطلاب المعاقين الملتحقين بالتعليم العالي خاصة حقوقهم في حرية الحركة والتنقل وتوفير التجهيزات اللازمة لضمان ذلك، وغيرها من الحقوق التي تضمن تكافؤ الفرص بينهم وبين العاديين.

- دراسة (والي أحمد، 2000م) التي استهدفت تطبيق برنامج في الأنشطة المصاحبة لمناهج الدراسات الاجتماعية على طلاب الصف الأول بالمرحلة الإعدادية بهدف تنمية بعض المبادئ القانونية، وقد أوضحت نتائج الدراسة فاعلية الوحدة المقترحة في تنمية المبادئ القانونية لدى طلاب العينة، وقد أوصت الدراسة بضرورة وضع وحدات دراسية في التربية القانونية في مناهج التعليم الأساسي والجامعي.

- دراسة (محمد عطوة، عاطف بدوي، 1996م) حيث استهدفت الدراسة تنمية وعي الطلاب المعلمين بكلية التربية جامعة طنطا ببعض المسؤوليات القانونية التي تتعلق بمهنة التدريس خاصة المسؤوليات المدنية والمسؤوليات الإدارية، نظراً لأهمية تلك

المسؤوليات، وقد نجح البرنامج الذي تم تطبيقه في تنمية وعي الطلاب المعلمين ببعض المسؤوليات القانونية.

- دراسة (فاطمة عبد القادر، سهير حوالة، 1995م) التي استهدفت التعرف على طبيعة الوعي بالثقافة القانونية لعينة من بعض أفراد المجتمع من خلال معرفة مدى إلمامهم بحقوقهم وواجباتهم التي وردت بالدستور المصري، وعلاقة ذلك بمتغيرات الجنس والتعليم والسن، وقد طبقت الدراسة استبياناً على عينة مكونة من مائتي فرد تراوحت أعمارهم بين (18-50 عاماً)، وقد أوضحت نتائج الدراسة انخفاض مستوى وعي أفراد العينة بحقوقهم وواجباتهم الواردة بالدستور.
- دراسة (حسام الدين عبد الحميد، 1995م) التي استهدفت تحديد المفاهيم الأساسية التي تشكل جوهر الثقافة القانونية لطلاب المرحلة الثانوية، بهدف بناء نموذج مقترح لوحدة دراسية في الثقافة القانونية، وقد عرضت الدراسة بعض طرق التدريس التي يمكن للمعلم الاستفادة منها مثل: طريقة القصة، ولعب الأدوار، والاكتشاف، والمناقشات الفردية والجماعية، وقد أوصت الدراسة بضرورة إضافة موضوعات الثقافة القانونية ضمن مواد الدراسة، وضرورة إثراء برامج إعداد المعلم في كليات التربية بالموضوعات القانونية.
- دراسة (أحمد عبد اللطيف، 1993م) التي استهدفت معرفة دور التربية في نشر الوعي القانوني بين المواطنين، ودورها في استتباب الأمن واستقرار المجتمعات، وقد أوصت الدراسة بضرورة إنشاء مراكز للدراسات القانونية والأمنية، بهدف نشر الوعي القانوني والأمني بين المواطنين، وتخطيط برامج تعليمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحاجات المجتمع القانونية والأمنية.
- دراسة (محيي شحاتة، 1993م) التي استهدفت الكشف عن طبيعة الوعي السياسي والقانوني في الريف المصري، ومعرفة العوامل المؤثرة فيهما، وقد أوضحت النتائج أن مستوى الممارسة السياسية للشرائح المختلفة في القرية المصرية،

- ومستوى التعليم ومستوى الانفتاح على العالم الخارجي، تلعب دوراً في تشكيل الوعي السياسي والقانوني لأفراد العينة.
- دراسة (أرلين Arlene، 1987م) التي استهدفت معرفة أنسب الطرق لدمج التربية القانونية في مناهج الدراسة، وقد أشارت الدراسة إلى أن هناك ثلاث طرق يمكن من خلالها تحقيق عملية الدمج وهي:
1. استغلال الأحداث والمناسبات القانونية كالاحتفال بيوم القانون.
 2. إضافة وحدة منفصلة لوحدات المنهج عن التربية القانونية.
 3. دمج موضوعات التربية القانونية لتصبح جزءاً ضمن وحدات محتوى المنهج.
- دراسة (جورج، و سوزان Georg & Suzan، 1985م) التي استهدفت تهيئة الفرصة أمام الأطفال لاتخاذ القرارات ووضع حلول للمشكلات، وتنمية المسؤولية الاجتماعية ومراعاة حقوق الآخرين، وتنمية القدرة على التعامل مع المشكلات الأخلاقية.
- دراسة (تودد Todd، 1981م) التي استهدفت استخدام الألعاب البوليسية في مساعدة الصغار على فهم القانون بشكل عملي من خلال ممارسة بعض الأنشطة التي تحاكي الواقع باستخدام لعب الأدوار، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن استخدام الألعاب البوليسية مع الأطفال الصغار يزيد من فهمهم للمبادئ القانونية.
- دراسة (محاكم آلاباما، 1981م) حيث قدمت دائرة (محاكم آلاباما) مجموعة من الدراسات المتعلقة بالتربية القانونية، بهدف تقديم معلومات وأفكار لمعلمي الدراسات الاجتماعية عن تعليم القانون لرياض الأطفال حتى الصف الثاني عشر، ومن الموضوعات التي قدمتها الدراسة، قواعد التعامل داخل المحكمة، وإجراءات المحاكمة، وقانون المرور، وقواعد القيادة الآمنة، وقانون الأحداث، كما اقترحت الدراسة بعض استراتيجيات لتدريس التربية القانونية مثل: حل الألغاز،

والزيارات الميدانية، استضافة شخصيات قانونية داخل الفصل، دراسة الحالة، مواقف افتراضية، إجراء محاكمات تاريخية.

- دراسة (علي شلتوت، 1980م) التي استعرضت ثلاث استراتيجيات تدريسية يمكن استخدامها في تدريس المبادئ القانونية وهي: (طريقة دراسة الحالة، وطريقة استخدام مصادر المجتمع المحلي والتي تعتمد على استضافة شخصيات قانونية، وطريقة المحاكاة ولعب الأدوار والألعاب التعليمية) وقد أثبتت تلك الطرق فعاليتها في تدريس المبادئ القانونية، كما أثبتت تلك الدراسة تأكيد الطلاب حاجتهم الماسة لمعرفة النواحي القانونية للدراسة في الجامعة.

من خلال البحوث والدراسات السابقة يتضح لنا مدى الأهمية التي بدأت تحتلها الدراسات الخاصة بالتربية القانونية والثقافة القانونية، بعد أن استشعر القائمون على أمر المجتمع مدى أهمية توعية أفراد المجتمع بمختلف أعمارهم وتخصصاتهم بالتربية القانونية، إيماناً منهم بأن الجهل بالمبادئ القانونية يترتب عليه العديد من المشكلات التي تعرقل تنمية المجتمع وتقدمه.

مشكلة البحث:

مع التسليم بأهمية التربية القانونية، وضرورة التركيز عليها في المناهج الدراسية المختلفة بمراحل التعليم المختلفة، غير أنها لم تحظ بالقدر المقبول من الاهتمام؛ حيث أشارت العديد من الدراسات إلى وجود ضعف في الوعي القانوني لدى أفراد المجتمع بما فيهم الطلاب في مرحلة التعليم الجامعي، وأرجعت هذا الضعف إلى انخفاض وعي البعض بحقوقهم وواجباتهم القانونية، الناتج عن خلو البرامج التعليمية المقدمة لهم من الثقافة القانونية، وقد أوصت بعض الدراسات بوضع بعض النصوص القانونية ضمن المناهج الدراسية، وتوعية الطلاب بحقوقهم وواجباتهم، ونظراً للأهمية التي تتمتع بها المرحلة الجامعية بين جميع مراحل التعليم - لأنها المرحلة التي تسبق خروج المتعلم إلى سوق العمل وتحمل مسؤولياته الاجتماعية والمهنية - فقد اهتمت الدراسة الحالية بقياس مستوى الثقافة القانونية المتعلقة بلوائح الدراسة بالجامعة وأنظمتها، لدى طلاب

جامعة الملك فيصل، بهدف الاهتمام مستقبلا بإضافة مقررات جديدة عن التربية القانونية إلى الخطط الدراسية، أو إضافة وحدات دراسية إلى بعض المواد الدراسية ذات الصلة بالتربية القانونية، بهدف تنمية وعي الطلاب بمسؤولياتهم وواجباتهم القانونية، خاصة التي ترتبط باللائحة الدراسية بالجامعة، وقواعد إجراء الاختبارات والأنشطة الطلابية، مما يعد نقطة انطلاق نحو نشر الثقافة القانونية بين طلاب الجامعة.

ويمكن التعبير عن مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1. ما مدى إلمام طلبة جامعة الملك فيصل بالقوانين واللوائح الجامعية؟
2. ما طبيعة الفروق بين (الطلاب / الطالبات) في مستوى الإلمام بتلك القوانين واللوائح الجامعية؟
3. ما طبيعة الفروق بين طلبة الكليات الأدبية والكليات العلمية في مستوى الإلمام بتلك القوانين واللوائح الجامعية؟
4. ما طبيعة الفروق بين طلبة الجامعة في مستوى الإلمام بتلك القوانين واللوائح، وفقا للسنة الدراسية المقيد بها أولئك الطلبة؟
5. ما طبيعة الفروق بين طلبة الجامعة في مستوى الإلمام بتلك القوانين واللوائح، وفقا للمعدل التراكمي؟
6. ما طبيعة الفروق بين طلبة الجامعة في مستوى الإلمام بتلك القوانين واللوائح، وفقا للمستوى التعليمي للوالدين؟

فروض البحث:

1. ضعف مستوى إلمام طلبة جامعة الملك فيصل بالقوانين واللوائح الجامعية.
2. لا يوجد فرق دال إحصائيا عند مستوى (05). بين متوسطي الطلاب والطالبات في مستوى الإلمام بالقوانين واللوائح الجامعية.
3. لا يوجد فرق دال إحصائيا عند مستوى (05). بين متوسطي طلبة الكليات الأدبية والكليات العلمية في مستوى الإلمام بالقوانين واللوائح الجامعية.

4. لا يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى (05). بين متوسطي طلبة الجامعة المقيدين عبر السنوات الدراسية المختلفة في مستوى الإمام بالقوانين واللوائح الجامعية.
5. لا يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى (05). بين متوسطي طلبة الجامعة الحاصلين على معدلات تراكمية مختلفة طلاب في مستوى الإمام بالقوانين واللوائح الجامعية.
6. لا يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى (05). بين متوسطي طلبة الجامعة المنتسبين إلى (آباء - أمهات) من أصحاب المستويات التعليمية المختلفة في مستوى الإمام بالقوانين واللوائح الجامعية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى الكشف عن مدى إلمام طلبة جامعة الملك فيصل بالثقافة القانونية المتعلقة بوعيهم بالقوانين واللوائح الدراسية الجامعية التي تحدد مسؤوليات وواجبات الطلاب خلال المرحلة الجامعية.

حدود البحث:

- ستقتصر حدود البحث على ما يلي:
- عينة من طلبة جامعة الملك فيصل.
 - سيققتصر تقييم الطلبة على مدى إلمامهم ببعض القوانين واللوائح الدراسية الجامعية الخاصة بالقبول والتسجيل ونظام الدراسة الخاص بالمواظبة والاعتذار والتأجيل والانقطاع عن الدراسة وإعادة القيد والتخرج والانتساب والاختبارات والتحويل بجميع أنواعه، واللائحة التأديبية.

أهمية البحث:

- يمكن للبحث الإسهام فيما يلي:
- سيكشف البحث عن مستوى إلمام طلبة جامعة الملك فيصل ببعض القوانين واللوائح الدراسية الجامعية.

- سيوجه البحث نظر السادة المسؤولين عن الخطط الدراسية بالجامعة إلى مدى الحاجة إلى تدريس مقرر عن الثقافة القانونية لتنمية وعى الطلاب ببعض المبادئ القانونية العامة التي تنمي معرفة الطلاب بلوائح وأنظمة الجامعة.
- سيوجه البحث نظر السادة المسؤولين بالجامعة إلى مدى الحاجة إلى إنشاء وحدة لحماية الحقوق الطلابية بالجامعة أسوة بالجامعات الأخرى.
- سيفتح البحث المجال لإجراء بحوث ودراسات أخرى بهدف وضع برامج دراسية عن الثقافة القانونية لطلبة الجامعة، ووضع دليل لحقوق وواجبات الطالب الجامعي.

أداة البحث:

- اختبار تحصيلي لقياس مستوى طلبة الجامعة في معرفة بعض القوانين واللوائح الجامعية.

إجراءات البحث:

سوف يتبع البحث الإجراءات التالية:

- الاطلاع على القوانين واللوائح والقواعد التنفيذية التي تنظم الدراسة في جامعة الملك فيصل.
- الاطلاع على الدراسات والبحوث والأدبيات التي تناولت التربية القانونية والثقافة القانونية للاستفادة منها في بناء أداة البحث، وإعداد الإطار النظري للبحث.
- عمل حصر بأبرز القوانين واللوائح والمواد التنفيذية التي تتعلق بالطلاب بجامعة الملك فيصل.
- بناء اختبار تحصيلي يتضمن أبرز القوانين واللوائح والمواد التنفيذية التي تتعلق بالطلاب بجامعة الملك فيصل.
- ضبط الاختبار والتأكد من صدقه وثباته.
- تطبيق الاختبار على عينة البحث.
- التحقق من صحة فروض البحث.
- المعالجة الإحصائية للنتائج.

- عرض النتائج وتفسيرها.

- توصيات البحث.

مصطلحات البحث:

- **الثقافة القانونية: Legal Culture**

عرفها (أحمد عبد المطلب، 1993م) بأنها "حفظ وفهم واستيعاب الأفكار والمعلومات التي تتعلق بموضوع أو عدة موضوعات وثيقة الصلة بالنظم السائدة في مجتمع ما أو عدة مجتمعات، والقواعد والنصوص القانونية التي تنظم سلوك الأفراد في هذا المجتمع".

وعرفها (حسام الدين حسين، 1995م) بأنها "اصطلاح تعليمي تربوي يمثل إحدى مكونات الثقافة بصفة عامة، وتشمل المفاهيم والاتجاهات والمهارات المتعلقة بالمشكلات القانونية ذات الأهمية الاجتماعية لأي فرد".

وعرفتها (فاطمة عبد القادر، وسهير حوالة، 1995م) بأنها "جملة المعارف التي تشتمل على القواعد والقوانين المنظمة للحياة اليومية، والتي يجب أن يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع، بهدف تعريفه بحقوقه فيمارسها وواجباته فيؤديها؛ وذلك في إطار فلسفة المجتمع وأهدافه".

- **والتعريف الإجرائي للثقافة القانونية في هذا البحث هو:**

مجموعة المعارف والقواعد والنصوص والمبادئ القانونية التي تتعلق بحقوق وواجبات الطالب خلال دراسته الجامعية، المتضمنة في اللوائح والمواد التنفيذية لجامعة الملك فيصل.

الإطار النظري للبحث:

- **الثقافة القانونية أهميتها ووسائل تحقيقها:**

الثقافة القانونية هي أحد الروافد المهمة التي تمكن المواطن من حماية نفسه من مخالفة القانون وتوقيع الجزاءات عليه، والإنسان يدين بالفضل في حياته المتحضرة لفكرة القانون؛ لأنها هي التي حولته من الفوضى إلى المدنية المنظمة، وهي التي

فرضت عليه ضرورة اتساق تصرفاته مع مجموعة القواعد التي ارتضتها الجماعة لنفسها؛ كي تمثل الميثاق الذي عاهدت نفسها على احترامه. فوجود القانون يعبر إذن عن حاجة اجتماعية وإنسانية؛ وذلك لضمان مسيرة الحياة البشرية في انتظام بعيداً عن مجتمع الغابة، فالقانون مرتبط بجميع النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية، وإن نشر الثقافة القانونية له أثره في تكوين شخصية الفرد حيث تجعل منه مواطناً صالحاً يجعل القانون حاكماً لتصرفاته وتعاملاته اليومية (محيي مسعد، 2008م).

ولا بد من الإشارة إلى أن الهدف من نشر الثقافة القانونية لا يعني أن يتحول كل فرد إلى رجل قانون متخصص، ولكن الهدف إحاطة الفرد بالقواعد القانونية العامة التي تعينه على مواجهة مشكلات الحياة العامة.

والثقافة القانونية لها شقان متلازمان لا يصلح أحدهما دون الآخر؛ وهما: ثقافة العلم بمبادئ القانون، وثقافة احترام القانون؛ لأن العلم بمبادئ القانون مع عدم الالتزام به لن يحقق الأهداف المرجوة من نشر الثقافة القانونية، فلا بد أن يقترن العلم بالعمل. إن نشر ثقافة العلم بالقانون يتطلب نشر ثقافة احترام هذا القانون وإلا أصبحت الثقافة القانونية مجرد كلمات وعبارات رنانة يرددها الفرد، دون أن تشكل تأثيراً حقيقياً يدفعه إلى احترام القانون، وهي المسؤولية التي تقع على عاتق المؤسسات التربوية والإعلامية المختلفة؛ بحيث يتحول القانون من مجرد نصوص تسكن القوالب إلى عادات تحكم علاقات الأفراد بعضهم بعضاً (محيي مسعد، 2008م).

وإذا نظرنا إلى نظامنا التعليمي نجد أن الثقافة القانونية والتعريف بالقانون لا يشار إليهما في مناهج التعليم ما قبل الجامعي، مما يترتب عليه الجهل بالقانون الذي قد يلازم الشخص معظم فترات حياته، وعندما يصبح فيما بعد مسؤولاً، أو في موقع يحتاج منه اتخاذ قرار نجده غير قادر على اتخاذه مما يترتب على شل حركة المؤسسة.

- وسائل تحقق الثقافة القانونية:

- يمكننا العمل على نشر الثقافة القانونية واحترام القانون والعمل على تطبيقه من خلال ما يلي:
- العمل على وضع مناهج خاصة بالتربية القانونية خلال المراحل التعليمية المختلفة بدءاً من المرحلة الابتدائية حتى الجامعة.
 - اهتمام البرامج التدريبية المختلفة للمعلمين بتنمية الوعي الثقافي لدى المعلمين؛ بحيث يتمكنون من نشر الثقافة القانونية لدى طلابهم.
 - اهتمام الكليات بتوعية طلابها بالمبادئ القانونية الخاصة بطبيعة المهن التي سيلتحق بها الطالب عقب تخرجه من الجامعة، فعلى سبيل المثال: يتم توعية الطالب في كليات التربية بالقوانين واللوائح الخاصة بنظام التعليم وضوابط التعامل مع الطلبة، والطالب خريج الطب يتم توعيته بالقوانين واللوائح الخاصة بالمستشفيات والتعامل مع المرضى.. وهكذا في كل كلية وفقاً للتخصص الدقيق.
 - دور وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية في توعية أفراد المجتمع بالمبادئ العامة للقانون من خلال برامج توعوية موجهة للجمهور بلغة ميسرة، لكي تصل إلى أكبر عدد ممكن من المتلقين.
 - دور المؤسسات الدينية المختلفة في العمل على تكوين اتجاهات إيجابية لدى أفراد المجتمع بضرورة الحفاظ على القانون واحترامه، وأن الخروج على القانون يعد مخالفة للمبادئ الإسلامية التي تحرص على سلامة وأمن واستقرار المجتمع.
 - دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر الثقافة القانونية بين أفراد المجتمع، من خلال عقد الندوات والمؤتمرات العامة.
 - العمل على تبسيط القوانين واللوائح المختلفة وطبوعها في كتيبات موجزة، وتوزيعها على أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع.
 - التأكيد على مبدأ لا مجتمع بغير قانون ولا قانون بغير مجتمع.

بعض القواعد واللوائح المحلية والعالمية المنظمة لحقوق ومسئوليات الطلبة الجامعيين:

نستعرض فيما يلي بعض الدراسات والتجارب المحلية والعالمية التي اهتمت بعرض حقوق وواجبات الطلبة في المرحلة الجامعية؛ وذلك بهدف الإفادة منها في تحقيق أهداف البحث الحالي:

❖ حقوق وواجبات الطلاب بجامعة الملك سعود:

تهدف هذه الوثيقة إلى توعية الطلاب بحقوقهم الأكاديمية والخدمية التي تقدمها لهم الجامعة، وكيفية الحصول على هذه الحقوق والجهة المختصة بذلك، كما تهدف إلى توعيتهم بالتزاماتهم تجاه الجامعة وذلك حرصاً من الجامعة على جودة العمل الأكاديمي، وتتلخص هذه الحقوق وتلك الالتزامات فيما يلي:

• حقوق الطالب الجامعي:

أولاً: حقوق الطالب في المجال الأكاديمي:

1. حق الطالب في أن توفر له البيئة الدراسية المناسبة لتحقيق الاستيعاب والدراسة ببسر وسهولة.
2. حق الطالب في الحصول على الخطط الدراسية بالكلية أو القسم ومعرفة التخصصات المتاحة له، والتسجيل في المقررات وفق ضوابط عادلة.
3. حق الطالب في التزام أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بمواعيد وأوقات المحاضرات واستيفاء الساعات العلمية والمعملية لهم.
4. حق الطالب في الاستفسار والمناقشة العلمية اللائقة مع أعضاء هيئة التدريس.
5. حق الطالب في أن تكون أسئلة الاختبارات ضمن المقرر الدراسي ومحتوياته، وأن يراعي التوزيع المتوازن والمنطقي للدرجات.
6. حق الطالب في إجراء جميع الاختبارات التي تعقد للمقرر، على أن يتم إعلان الطالب بحرمانه من دخول الاختبار قبل الاختبار بوقت كاف.
7. حق الطالب في طلب مراجعة إجابته في الاختبار النهائي وفق ما تقرره اللوائح.

8. حق الطالب في معرفة نتائجه التي حصل عليها في الاختبارات الشهرية والفصلية والنهائية.

ثانياً: حقوق الطالب في المجال غير الأكاديمي:

1. حق الطالب في التمتع بالإعانة والرعاية الاجتماعية التي تقدمها الجامعة والمشاركة في الأنشطة المقامة بها.

2. حق الطالب في الحصول على الرعاية الصحية الكافية.

3. حق الطالب في الاستفادة من خدمات ومراقب الجامعة، وفقاً للوائح والنظم المعمول بها في الجامعة.

4. حق الطالب في الترشيح للدورات التدريبية والبرامج والرحلات الداخلية والخارجية والمشاركة في الأنشطة الثقافية المختلفة.

5. حق الطالب في الشكوى أو التظلم من أي أمر يتضرر منه في علاقته بالجامعة.

6. حق الطالب في تمكينه من الدفاع عن نفسه أمام أية جهة بالجامعة، وعدم صدور العقوبة في حقه إلا بعد سماع أقواله.

7. حق الطالب في التظلم من القرار التأديبي الصادر ضده، وفقاً للقواعد المنظمة لتأديب الطلاب.

8. حق الطالب في الحفاظ على سرية محتويات ملفه داخل الجامعة، وعدم تسليمه إلا للطالب نفسه، أو ولي أمره، أو من يفوضه بذلك رسمياً.

9. حق الطالب من ذوي الاحتياجات الخاصة في الحصول على الخدمة اللائقة والمناسبة لاحتياجاته، وفقاً للأنظمة والقواعد المرعية.

• التزامات الطالب الجامعي:

أولاً: في المجال الأكاديمي:

1. التزام الطالب بالانتظام في الدراسة والقيام بجميع المتطلبات الدراسية الجامعية.

2. التزام الطالب باحترام أعضاء هيئة التدريس والموظفين والعمال من منسوبي الجامعة وعدم التعرض لهم بالإيذاء بأي صورة كانت.

3. التزام الطالب باحترام القواعد والترتيبات المتعلقة بسير المحاضرات والانتظام فيها.
4. التزام الطالب عند إعداد البحوث والمتطلبات الدراسية الأخرى بعدم الغش فيها أو اللجوء إلى أية وسائل غير مشروعة لإعداد هذه البحوث وتلك التقارير.
5. التزام الطالب بالقواعد والترتيبات المتعلقة بالاختبارات وعدم الغش أو محاولته أو انتحال شخصية أخرى أو التزوير.
6. التزام الطالب بالإرشادات والتعليمات الخاصة بالاختبارات وعدم الإخلال بالهدوء أثناء أداء الاختبارات.

ثانياً: في المجال غير الأكاديمي:

1. التزام الطالب بأنظمة الجامعة ولوائحها وتعليماتها وعدم التحايل عليها أو انتهاكها.
2. التزام الطالب بحمل البطاقة الجامعية أثناء وجوده بالجامعة، وتقديمها للمختصين عند الطلب.
3. التزام الطالب بعدم التعرض لممتلكات الجامعة بالإتلاف أو العبث بها أو تعطيلها عن العمل.
4. التزام الطالب بالتعليمات الخاصة بترتيب وتنظيم واستخدام مرافق الجامعة للأغراض المخصصة لذلك.
5. التزام الطالب بالزى والسلوك المناسبين للأعراف الجامعية والإسلامية.
6. التزام الطالب بالهدوء والسكينة داخل الجامعة والامتناع عن التدخين فيها، وعدم التجمع غير المشروع وإثارة الإزعاج.

• عقوبات الطلاب عند الإخلال بالقوانين واللوائح بالجامعات المصرية:

- فقد ورد في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات أن أي إخلال بالقوانين واللوائح والتقاليد الجامعية وعلى الأخص الأعمال التالية:
1. الأعمال المخلة بنظام الكلية أو المنشأة الجامعية.

2. تعطيل الدراسة أو التحريض عليها، أو الامتناع المدير عن حضور الدروس والمحاضرات والأعمال الجامعية الأخرى التي تقضي اللوائح بالمواظبة عليها.
3. كل فعل يتنافى مع الشرف والكرامة، أو مخل بالسلوك داخل الجامعة أو خارجها.
4. كل إخلال بنظام الامتحان، وكل غش في الامتحان أو الشروع فيه.
5. كل إتلاف للمنشآت والأجهزة أو المواد أو الكتب الجامعية أو تبديدها.
6. كل تنظيم للجمعيات داخل الجامعة أو الاشتراك فيها دون ترخيص سابق من السلطات الجامعية المختصة.
7. توزيع النشرات أو إصدار جرائد حائطية بأية صورة بالكليات، أو جمع توقيعات دون ترخيص سابق من السلطات الجامعية المختصة.
8. الاعتصام داخل المباني الجامعية أو الاشتراك في مظاهرات مخالفة للنظام العام والآداب.
9. كل طالب يرتكب غشاً في امتحان أو شروعاً فيه، ويضبط في حالة تلبس، يخرجه العميد، أو من ينوب عنه من لجنة الامتحان، ويحرم من دخول الامتحان في باقي المواد ويُعد الطالب راسباً في جميع مواد هذا الامتحان، ويحال إلى مجلس التأديب. أما في الأحوال الأخرى فيبطل الامتحان بقرار من مجلس التأديب أو مجلس الكلية ويترتب عليه بطلان الدرجة العلمية إذا كانت قد منحت للطالب قبل الكشف عن الغش.

كل من يرتكب تلك الأعمال السابقة يعرض نفسه للعقوبات التالية:

• **العقوبات التأديبية هي:**

1. التنبيه شفاهة أو كتابة.
2. الإنذار.
3. الحرمان من بعض الخدمات الطلابية.
4. الحرمان من حضور دروس أحد المقررات لمدة لا تتجاوز شهراً.

5. الفصل من الكلية لمدة لا تتجاوز شهراً.
6. الحرمان من الامتحان في مقرر أو أكثر.
7. وقف قيد الطالب لدرجة الماجستير أو الدكتوراه لمدة لا تتجاوز شهرين، أو لمدة فصل دراسي.
8. إلغاء امتحان الطالب في مقرر أو أكثر.
9. الفصل من الكلية لمدة لا تتجاوز فصلاً دراسياً.
10. الحرمان من الامتحان في فصل دراسي واحد أو أكثر.
11. حرمان الطالب من القيد للماجستير أو الدكتوراه مدة فصل دراسي أو أكثر.
12. الفصل من الكلية لمدة تزيد على فصل دراسي.
13. الفصل النهائي من الجامعة ويبلغ قرار الفصل إلى الجامعات الأخرى ويترتب عليه عدم صلاحية الطالب للقيد أو التقدم إلى الامتحانات في جامعات جمهورية مصر العربية.

❖ جامعة (كورتين) Curtin University

قامت الجامعة بوضع ميثاق للطلبة يحدد واجباتهم ومسؤولياتهم في إطار من التعاون بين الجامعة واتحاد الطلاب، وقد تضمن الميثاق التزام الجامعة بتوفير بيئة آمنة ومواتية لحدوث عملية التعلم تتميز بالنزاهة والعدالة والاحترام والرعاية، ولتحقيق هذا الهدف تتعهد الجامعة بما يلي:

- توعية الطلبة بالقواعد والقوانين والسياسات المتعلقة بحقوقهم وواجباتهم.
- توفير خدمات الدعم التي تأخذ في اعتبارها احتياجات وحقوق جميع الطلاب.
- توفير بيئة خالية من التمييز غير القانوني، والترهيب أو المضايقة.
- توفير بيئة آمنة للبحث والدراسة وممارسة الأنشطة الطلابية.
- احترام التنوع الثقافي والاعتراف به.
- توفير التسهيلات والأدوات المناسبة لدعم تعلم الطلبة.

- التأكيد على تمثيل الطلبة في جميع لجان الجامعة؛ لتمكينهم من المشاركة في صنع القرار.
- التأكيد على حق الطلبة في تقديم ملاحظاتهم على جودة التدريس.
- التأكيد على منع حدوث أية اضطرابات داخل الحرم الجامعي يمكن أن تؤثر في دراسة الطلبة.
- التأكيد على الحقوق المتعلقة بالملكية الفكرية للطلبة.
- التأكيد على استخدام مرافق الجامعة بطريقة مسؤولة.
- عدم الغش أو تزوير البيانات.

❖ جامعة (ولاية فلوريدا) Florida University

- قامت إدارة الجامعة بإنشاء مكتب لحقوق ومسؤوليات الطلبة بهدف تثقيف الطلبة بمسؤولياتهم وحماية حقوقهم الجامعية؛ وذلك من خلال تبصير الطلبة بالسلوكيات التي يمكن أن يعاقب عليها داخل الحرم الجامعي والتي تتمثل فيما يلي:
- تعاطي الخمر وحيازتها وتوزيعها داخل الحرم الجامعي.
 - استخدام وحيازة وبيع المواد المخدرة.
 - استخدام العنف أو التهديد به.
 - الاعتداء الجسدي بما في ذلك الاغتصاب.
 - حيازة واستخدام الأسلحة بمختلف أنواعها.
 - التزوير أو تقديم معلومات كاذبة للجامعة.
 - سرقة أو حيازة ممتلكات مسروقة.
 - الدخول غير المشروع إلى حرم الجامعة.
 - الاستخدام غير القانوني للحاسوب.
 - خيانة الأمانة والغش والانتحال.
 - تعطيل وعرقلة التدريس والبحث العلمي وغيرها من أنشطة الجامعة.

❖ جامعة (جنوب فلوريدا) University of South Florida

قامت جامعة جنوب فلوريدا بوضع قائمة بحقوق وواجبات الطالب الجامعي بهدف تحقيق الاحترام المتبادل بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وحماية حقوق الطلاب، والعمل على توفير بيئة جامعية مناسبة لتحقيق الأهداف التعليمية للجامعة من خلال تبصير الطلاب بحقوقهم وواجباتهم والتي تتلخص فيما يلي:

أولاً: حقوق الطلاب

- الحق في احترام مشاعرهم الشخصية وعدم تعرضهم للإهانة، والحصول على أعلى مستويات الجودة في التعليم.
- الحق في المشاركة بالحكم الذاتي في التنظيمات الطلابية التي توفر قنوات الاتصال وممارسة الديمقراطية.
- الحق في حرية التعبير والتجمع.
- الحق في حرية الاستماع والمشاركة في الحوار، ودراسة ومناقشة الأفكار المتنوعة.
- الحق في بيئة تعليمية خالية من المضايقات والتمييز والعنف.
- الحق في المحاكمة العادلة أثناء تطبيق الإجراءات التأديبية وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الجامعة.

ثانياً: مسؤوليات الطلاب

- احترام الطالب لسياسة الجامعة المنصوص عليها في قانون ولوائح الجامعة الرسمية.
- عدم وجود تنظيمات طلابية تتضمن أشكالاً طائفية وتمييزية.
- احترام حقوق وخصوصية الآخرين.
- الالتزام بقواعد المناقشة الموضوعية الحرة التي تعكس الطبيعة العلمية لمجتمع المعرفة.

❖ جامعة (سان دياجو) San Diego State University

وضعت جامعة ولاية (سان دياجو) قائمة بحقوق وواجبات الطلاب تتلخص فيما يلي:

أولاً: حقوق الطلاب

- الحق في معرفة حقوقك ومسؤولياتك كطالب جامعي.
- الحق في التمتع بالخصوصية الفردية.
- الحق في التحرر من التحرش والتهديد الجسدي والتمييز على أساس العرق أو الدين أو اللون أو الجنس أو الإعاقة.
- الحق في سرية السجلات التعليمية الخاصة بالطلاب، وعدم الكشف عنها للآخرين عدا ما يسمح له القانون بذلك.
- الحق في المحاكمة العادلة عند تطبيق الإجراءات التأديبية.
- الحق في التعليم في بيئة تعليمية مناسبة وآمنة.
- الحق في حرية التعبير المسؤولة، وتكوين الجمعيات.
- الحق في معرفة طبيعة الاتهامات الموجهة إليك.
- الحق في حصول الطلاب المعاقين على سكن مناسب.
- الحق في الانضمام إلى اتحادات الطلاب.
- الحق في اصطحاب محامٍ عند استدعائك للتحقيق معك.
- الحق في الحصول على إشعار خطي من المسؤول القضائي.
- الحق في التقدم بتظلم في حالة اعتقادك أن التحقيقات التي أجريت معك لم تتم بطريقة قانونية.

ثانياً: مسؤوليات الطلاب

- مسؤولية معرفة قواعد السلوك المتضمنة في دليل الطالب لمعرفة حقوقك وواجباتك.
- مسؤولية فحص بريدك الإلكتروني اليومي للرد على اتصالات الجامعة فوراً.
- احترام جميع أعضاء مجتمع الجامعة.
- الحفاظ على ممتلكات الجامعة.
- عدم الاستخدام غير المشروع للكحول والمخدرات والأسلحة.
- مسؤولية مواجهة المحققين القضائيين في الوقت المحدد.

- مسؤولية التحدث عن نفسك عند المساءلة بحضور مستشارك القانوني.
- مسؤولية المساءلة عن الأفعال عندما تنتهك قواعد الجامعة، والأنظمة التي تؤثر سلباً في مجتمع الجامعة.

❖ جامعة (ميتشجان) University of Michigan

قامت جامعة ميتشجان بوضع قائمة بحقوق ومسؤوليات الطلاب تتلخص فيما يلي:

أولاً: حقوق الطلاب

- حرية التعبير عن آرائهم الخاصة، مع الأخذ في الاعتبار احترام آراء الآخرين.
- الحق في التعامل معهم بنزاهة وكرامة بغض النظر عن العرق أو اللون أو الأصل أو الدين، وتؤكد الجامعة سياسة عدم التمييز.
- حماية الطلاب من أية سياسات تتبعها الجامعة تضر بالطلاب وتؤثر بالسلب عليهم.
- التزام الجامعة بتزويد الطلبة بالسبل المناسبة لتسوية المنازعات بطريقة سليمة وعادلة.

ثانياً: مسؤوليات الطلاب

- التصرف وفقاً لقيم المجتمع والجامعة، والعمل على اتباع وإطاعة القوانين واللوائح.
- عدم إلحاق أي أذى جسدي بأي شخص، بما في ذلك بعض الأعمال مثل: القتل أو الاعتداء أو الضرب.
- عدم مطاردة أو مضايقة الآخرين.
- عدم حيازة أو استخدام الأسلحة النارية والمتفجرات.
- عدم العبث بالنار أو المواد الحارقة التي قد تؤدي إلى إشعال الحرائق.
- عدم حيازة الكحول أو توزيعه أو بيعه.
- عدم حيازة أو تعاطي المخدرات.
- عدم تصنيع أو بيع المخدرات.
- الحفاظ على ممتلكات الجامعة من السرقة والتخريب.

- عدم عرقلة أو تعطيل الأنشطة أو البرامج التعليمية التابعة للجامعة أو عرقلة الوصول إلى مرافق الجامعة.
- عدم استخراج أو استخدام وثائق مزورة، بما في ذلك بطاقات الهوية و بطاقات الجامعة.

❖ جامعة (كنتاكي) University of Kentucky

- قامت جامعة (كنتاكي) بوضع قائمة بحقوق الطلاب، تتلخص فيما يلي:
- لا يجوز القبول في الجامعة بناء على أي نوع من أنواع التمييز، سواء العرق أو اللون أو الدين أو الأصل أو المعتقدات.
- لا يجوز منح المساعدات المالية التي تقدمها الجامعة بناء على أي نوع من أنواع التمييز.
- توفير فرص متساوية لجميع الطلاب لاستخدام مرافق الجامعة.
- عدم تعرض الطلاب للتحرش من قبل أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب.
- حق الطالب في الخصوصية فلا يجوز تفتيش أغراضه وممتلكاته دون إذن من جهة التحقيق وفقاً للقانون المعمول به.
- عدم الاطلاع على سجل الطالب، إلا عند الضرورة القصوى.
- العمل على سرية سجلات الطالب الأكاديمية والطبية، إذا كانت ستسبب له أذى نفسياً.
- للطالب الحق في حرية التعبير والمشاركة في المناقشة وتبادل الفكر والرأي، من خلال الكلام والكتابة والطباعة والانضمام إلى الجمعيات مع مراعاة انصياع الطالب للوائح الجامعية.
- الحق في صحافة طلابية حرة تلتزم بالمعايير والأخلاق الجامعية.
- للطالب الحق في التظلم إلى عميد شؤون الطلاب خلال ثلاثين يوماً من وقوع الحدث.

- للطالب الحق في استئناف الحكم في غضون ثلاثين يوماً من الحكم إلى مجلس الطعون.

❖ جامعة (لوس أنجلوس بكاليفورنيا) University of los Angeles California

تؤكد سياسة الجامعة على أن الطلاب هم الركيزة الأساسية للحياة داخل الحرم الجامعي، وبالتالي يجب الحفاظ على سلامتهم وتوفير الظروف المناسبة لدراساتهم، والحفاظ على حقوقهم المنصوص عليها في دستور الولايات المتحدة، وقوانين ولاية كاليفورنيا، وقوانين الجامعة، وترى الجامعة أن تفهم الطالب وحسن تعاونه أمران أساسيان لتوفير بيئة تعليمية آمنة. وقد وضعت الجامعة قائمة بحقوق وواجبات الطلاب تتلخص فيما يلي:

أولاً: حقوق الطلاب

- حق الطالب في الاستئناف ضد أية أحكام قد تصدرها الجامعة ضده لضمان عدم التعسف.
- تعتمد سياسة الجامعة على عدم التمييز على أساس العرق أو اللون أو العقيدة أو السن أو الدين أو الجنس أو العجز البدني؛ وذلك فيما يتعلق بسياسة القبول وممارسة الأنشطة، كما تلتزم الجامعة بجميع حقوق الطلاب المعاقين، من حيث حصولهم على التسهيلات المختلفة للدراسة.
- للطالب الحق في الاطلاع على السجلات التعليمية الخاصة بهم.
- للطالب الحق في التقدم بالتظلمات أو الشكاوى.
- تلتزم الجامعة بتوفير بيئة تعليمية أكاديمية مخصصة للعلم، وإجراء البحوث بعيداً عن الاعتداء الجنسي من أي طرف.

ثانياً: العقوبات التأديبية:

- للجامعة الحق في استبعاد أي طالب يصدر منه أية سلوكيات غير مرغوبة تمس المصلحة العليا لمجتمع الجامعة.

- يتم حفظ العقوبات التأديبية في سجل الطالب الجامعي.
- يتعرض للعقوبة كل طالب يخون الأمانة بما في ذلك الانتحال والنسخ غير القانوني للبرامج وتقديم معلومات كاذبة، والتزوير في وثائق الجامعة وسجلاتها، وعدم الامتثال للتوجيهات المكتوبة من مسؤولي الجامعة.
- كما يتعرض للعقوبة كل من يسرق أو يضر بالممتلكات العامة للجامعة.
- يتعرض للعقوبة كل طالب جامعي ينتهك سياسة الدولة والجامعة أو اللوائح الجامعية.
- يعطى للطلاب المتهمين بارتكاب سلوك غير لائق مهلة كافية للدفاع عن أنفسهم ضد التهم الموجهة إليهم أمام لجنة الطعون خلال مدة محددة.

الإجراءات التأديبية للجامعة تتضمن ما يلي:

- الفصل الدائم من الجامعة.
- الفصل المؤقت من الجامعة لمدة محددة.
- وضع الطالب تحت المراقبة ومراجعة سجل الطالب بصفة دورية لتحديد مدى صلاحيته للبقاء.

ثالثاً: مسؤوليات والتزامات الطلاب:

- الحفاظ على المعايير الأكاديمية من حضور المحاضرات وتلبية جميع الالتزامات المالية.
- التعامل مع أعضاء هيئة التدريس والإداريين وزملائهم الطلاب باحترام.
- الالتزام بعدد الساعات أو الوحدات الدراسية المسموح بها.
- عدم الغش أو الاحتيال.
- عدم جلب أو شرب المخدرات بالجامعة.
- عدم التدخين داخل الجامعة، والالتزام بالأماكن التي تحدها الجامعة للمدخنين.
- يتعرض للإجراءات التأديبية كل من يرتكب الأفعال التالية:
- إشعال النار في مباني الجامعة.

- حيازة أو إشهار السلاح.
- استخدام لغة بذيئة في التحدث مع الآخرين.
- الوقاحة أو العصيان خلال التعامل مع أعضاء هيئة التدريس والموظفين بالجامعة.
- الغش في الاختبارات.
- الغياب المتكرر عن حضور المحاضرات.
- عرض رشاوى على أعضاء هيئة التدريس.

❖ جامعة (فرجينيا) University of Virginia

في إطار سعي جامعة فرجينيا لنشر الثقافة القانونية بين طلبة الجامعة وضعت الجامعة مجموعة من المبادئ العامة التي تتضمن حقوق وواجبات الطلاب والتي تتلخص فيما يلي:

- حرية الطلبة في التعبير والدراسة، وتبادل الأفكار بطريقة منظمة داخل وخارج الفصول الدراسية.
- المشاركة في مجتمع الجامعة دون تمييز وفقاً للقانون الاتحادي والأنظمة الجامعية.
- توفير بيئة آمنة للطلاب لممارسة الأنشطة اليومية دون خوف على سلامتهم الشخصية.
- توفير الانضباط داخل الجامعة.
- الحرص على خصوصية الطلاب الشخصية.
- توفير إرشاد ودعم للطلاب لمساعدتهم على فهم الذات والتوجيه المهني.
- حق الطالب في التظلم والشكوى.
- حق الطالب في الحصول على تعلم جيد يحقق النمو العلمي والشخصي.
- الجامعة مسؤولة عن الحفاظ على النظام داخل الجامعة، واستبعاد كل من يعمل على تعطيل العملية التعليمية.

❖ جامعة (ميامي) University of Miami

قامت جامعة (ميامي) بوضع معايير لسلوك الطلاب تتضمن حقوقهم وواجباتهم في مجتمع الجامعة، وتم تضمين هذه المعايير على هيئة دليل تم طبعه ونشره على موقع الجامعة على الإنترنت.

❖ مكتب حقوق ومسؤوليات الطلبة التابع لجامعة ولاية فلوريدا Florida State University

- يهدف هذا المكتب إلى تثقيف الطلبة وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم كأعضاء في مجتمع الجامعة؛ وتطبيق قوانين ولوائح الجامعة والالتزام بها. وذلك من خلال ما يلي:
- توعية الطلاب بالسياسات والإجراءات التي يجب الالتزام بها داخل الحرم الجامعي، خاصة ما يتعلق بسلوكيات الطلبة.
- حماية حقوق الطلبة في إطار المجتمع.
- توفير العدالة وإجراء مراجعة موضوعية لسلوكيات الطلبة.
- تعزيز وتشجيع مشاركة الطلاب في الأنشطة الجامعية، واحترامهم للحرم الجامعي.
- تعزيز فرص التعلم من خلال العمل على التزام الطلبة بالقوانين واللوائح الجامعية وتوعيتهم بعواقب الخروج عن تلك اللوائح والقوانين.
- توفير جو من الاحترام، يشجع التواصل المنفتح على القيم والسلوكيات الأخلاقية.
- تبني برامج تعليمية تهدف إلى الحد من انتهاكات حقوق الطلبة.

❖ مركز حقوق ومسؤوليات الطلبة بجامعة (شمال تكساس) University of North Texas

يهدف هذا المركز إلى معالجة سلوكيات الطلبة، وتطبيق سياسات وإجراءات الجامعة وتزويد الطلاب بالآليات اللازمة لحل النزاعات الشخصية فيما بينهم، كما يشرف المركز على اتخاذ الإجراءات الخاصة بتأديب الطلاب المخالفين، وفقاً لقواعد

السلوك المنشورة، كما يعمل المركز على الاحتفاظ بالسجلات الرسمية للإجراءات التأديبية.

من خلال استعراض بعض التجارب المحلية والعالمية على مستوى العديد من الجامعات في مجال وضع وثيقة بحقوق وواجبات طلاب الجامعة، يتضح مدى حرص تلك الجامعات على الاهتمام بتوعية الطلبة بحقوقهم وواجباتهم من خلال إنشاء المراكز الجامعية المعنية بهذا الشأن، ومن خلال طبع وثيقة الحقوق والواجبات وإعلام الطلبة بمحتوياتها، وهو ما يؤكد على أهمية البحث الحالي.

إجراءات البحث:

عينة البحث:

تكونت عينة البحث من (968) طالباً وطالبة والتفاصيل موضحة في الجدول

التالي:

جدول (1)

عينة البحث

م	الكلية	ذكور	إناث	مجموع
1	التربية	55	110	165
2	الآداب	55	-	55
3	الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع	56	54	110
4	إدارة الأعمال	34	54	88
	المجموع للكلية الأدبية	200	218	418
5	العلوم الزراعية	54	55	109
6	الطب البيطري	46	-	46
7	الطب	48	42	90

تابع جدول (1)

م	الكلية	ذكور	إناث	مجموع
8	العلوم	55	55	110
9	علوم الحاسب	55	32	87
10	الصيدلة	3	36	39
11	الهندسة	68	-	68
	المجموع للكليات العلمية	330	220	550
	المجموع النهائي لكل الكليات	530	438	968

إعداد اختبار الثقافة القانونية:

لما كان الهدف من البحث هو الكشف عن مستوى الثقافة القانونية لطلبة جامعة الملك فيصل؛ لذا كان من الضروري إعداد اختبار لقياس مستوى الثقافة القانونية لدى طلبة الجامعة.

وقد تم إعداد الاختبار باتباع ما يلي:

- تحديد الهدف الرئيس من الاختبار، وهو قياس مستوى الثقافة القانونية لدى طلبة الجامعة.
- صياغة أسئلة الاختبار، وقد تضمنت (خمسين) مفردة عبارة عن (تسع وعشرين) مفردة عبارة عن أسئلة صواب وخطأ، (واحد وعشرين) مفردة عبارة عن أسئلة اختيار من متعدد رباعي (أ، ب، ج، د).
- تم تخصيص درجة لكل مفردة، وبذلك تكون الدرجة الكلية للاختبار (خمسين) درجة.
- تم عرض الاختبار بصورته الأولية على مجموعة من المحكمين لضبطه، حيث أبدوا بعض الملحوظات والتعديلات تمت مراعاتها؛ وبذلك أصبح الاختبار صالحاً للتجريب الاستطلاعي.
- وقد تضمن الاختبار عدة محاور تم توزيعها على مفردات الاختبار وبيانها كالتالي:

جدول (2)

(محاوَر اختبار الثقافة القانونية)

م	اسم المحور	أرقام مفردات الاختبار	المجموع
1	قواعد نظامية وتأديبية	49- 46-31-23-16-3	6
2	القواعد المنظمة للانتقال من مستوى إلى آخر، والتخرج	-33-22-21-11-7-6-2 50-42- 38-35-34	12
3	قواعد التأهيل والاعتذار والانقطاع عن الدراسة	48- 39 -37-10 -8-4	6
4	قواعد الاختبارات والتقديرَات والمعدلات	-29-20-19-18-17-15-1 45-44-43-30	11
5	قواعد الفصل من الجامعة وإعادة القيد	41-40-14-13-12-9-5	7
6	الخدمات الطلابية التي تقدمها الجامعة	-32-28-27-26-25-24 47-36	8
المجموع		50 مفردة	

- تم إجراء التجربة الاستطلاعية للاختبار على عدد (خمسين) طالباً من مستويات مختلفة من كلية التربية، وتم رصد الدرجات، وباستخدام طريقة التجزئة النصفية بين مفردات الاختبار، كما تم حساب معامل ثبات الاختبار (9:524) والتي بلغت (62). كما تم حساب صدق الاختبار؛ وذلك بحساب معامل الارتباط، والذي بلغ (77). وهي نسب مقبولة توضح مدى ثبات وصدق الاختبار.
- كما تم حساب زمن الاختبار؛ وذلك بحساب الزمن الذي استغرقه أول طالب في الإجابة عن الأسئلة وهو ثلاثون دقيقة وآخر طالب سبعون دقيقة، وبحساب المتوسط بلغ خمسين دقيقة؛ وبذلك أصبح الاختبار صالحاً للتطبيق في صورته النهائية (ملحق1).

- نتائج الدراسة وتفسيرها:

1. للتحقق من صحة الفرض الأول، والذي ينص على "ضعف مستوى إلمام طلبة جامعة الملك فيصل بالقوانين واللوائح الجامعية". فقد تم تطبيق اختبار الثقافة القانونية على جميع أفراد عينة البحث (968 طالباً وطالبة) ويوضح الجدول التالي نتائج عملية التطبيق.

جدول (3)

يوضح نتائج تطبيق اختبار الثقافة القانونية على عينة البحث

عدد أفراد العينة	م	محاور اختبار الثقافة القانونية	متوسط الاجابات الصحيحة	الانحراف المعياري
968 طالباً وطالبة	1	قواعد نظامية وتأديبية	0.39	.19
	2	القواعد المنظمة للانتقال من مستوى إلى آخر، والتخرج	0.47	.15
	3	قواعد التأهيل والاعتذار والانقطاع عن الدراسة	0.39	.19
	4	قواعد الاختبارات والتقدير والمعدلات	0.49	.16
	5	قواعد الفصل من الجامعة وإعادة القيد	0.51	.20
	6	الخدمات الطلابية التي تقدمها الجامعة	0.46	.18
		المتوسط العام لدرجات الاختبار ككل	0.46	

ويتضح من جدول (3) انخفاض مستوى الثقافة القانونية بصفة عامة لدى عينة البحث؛، حيث أشارت النتائج إلى انخفاض نسب متوسطات خمسة محاور من إجمالي ستة محاور يشتمل عليها الاختبار ككل؛ لأنه إذا كانت قيمة كل متوسط أكثر من (0.5) وهو نصف القيمة المطلوبة (واحد صحيح)؛ فهذا يعني ارتفاع النسبة عن النصف،

وأن الدرجات مرتفعة، والعكس صحيح، وعلى ذلك تُظهر النتائج حصول محور واحد فقط من جملة ستة محاور على نسبة أكبر من (5). وهو المحور الخامس المتعلق بقواعد الفصل من الجامعة وإعادة القيد، وهو ما يشير إلى معرفة قواعد وأنظمة الفصل من الجامعة وآلية إعادة القيد نظراً لتكرار تعرضهم لخبرات تتطلب إعادة القيد والتأجيل والاعتذار عن الدراسة.

في حين اقتربت النسبة في المحور الرابع من المتوسط، حيث بلغت (0.49) وفي المحور الثاني بلغت (0.47) في حين بلغت أقل نسبة في المحور الأول الخاص بالقواعد النظامية والتأديبية، وكذا المحور الثالث المتعلق بقواعد التأهيل والاعتذار والانقطاع عن الدراسة مما يشير إلى ضعف وعي الطلبة بالقواعد النظامية والتأديبية الخاصة بنظم الاختبارات النهائية والالتزام بالقواعد الخاصة بسلوكيات الطلبة داخل الحرم الجامعي بصفة عامة. وفيما يتعلق بالمتوسط العام لدرجات جميع أفراد العينة في الاختبار ككل، فقد بلغ (0.46) درجة، وهي نسبة أقل من النصف، وعلى ذلك يتم قبول الفرض الأول. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (فاطمة عبد القادر، سهير حوالة، 1885م) ودراسة (محمد عطوة، عاطف بدوي، 1996م).

جدول (4)

بيان تفصيلي بعدد الطلبة الذين أجابوا إجابات صحيحة أو خطأ على كل

مفردة من الاختبار

رقم السؤال	عدد الإجابات الصحيحة	نسبتها %	عدد الإجابات الخاطئة	نسبتها %	رقم السؤال	عدد الإجابات الصحيحة	نسبتها %	عدد الإجابات الخاطئة	نسبتها %
1	306	31.6	662	68.4	26	549	56.7	419	43.3
2	772	79.8	196	20.2	27	497	51.3	471	48.7
3	351	36.3	617	63.7	28	437	45.1	531	54.9
4	508	52.5	460	47.5	29	789	81.5	179	18.5
5	603	62.3	365	37.7	30	385	39.8	583	60.2
6	660	68.2	308	31.8	31	139	14.4	829	85.6
7	731	75.5	237	24.5	32	222	22.9	746	77.1
8	390	40.3	578	59.7	33	310	32.0	658	68.0

تابع جدول (4):

رقم السؤال	عدد الإجابات الصحيحة	نسبتها %	عدد الإجابات الخاطئة	نسبتها %	رقم السؤال	عدد الإجابات الصحيحة	نسبتها %	عدد الإجابات الخاطئة	نسبتها %
9	767	79.2	201	20.8	34	334	34.5	634	65.5
10	718	74.2	250	25.8	35	111	11.5	857	88.5
11	540	55.8	428	44.2	36	481	49.7	487	50.3
12	541	55.9	427	44.1	37	116	12.0	852	88.0
13	527	54.4	441	45.6	38	376	38.8	592	61.2
14	504	52.1	464	47.9	39	176	18.2	792	81.8
15	445	46.0	523	54.0	40	178	18.4	790	81.6
16	416	43.0	552	57.0	41	350	36.2	618	63.8
17	699	72.2	269	27.8	42	95	9.8	873	90.2
18	539	55.7	429	44.3	43	576	59.5	392	40.5
19	464	47.9	504	52.1	44	215	22.2	753	77.8
20	735	75.9	233	24.1	45	122	12.6	846	87.4
21	671	69.3	297	30.7	46	606	62.6	362	37.4
22	660	68.2	308	31.8	47	223	23.0	745	77.0
23	616	63.6	352	36.4	48	407	42.0	561	58.0
24	413	42.7	555	57.3	49	151	15.6	817	84.4
25	761	78.6	207	21.4	50	287	29.6	681	70.4

يتضح من النتائج المتضمنة في جدول (4) الذي يوضح نتائج العينة على كل مفردة من مفردات اختبار الثقافة القانونية أن المفردات التي حصلت على أكثر من 50% هي أرقام: 4، 11، 12، 13، 14، 18، 26، 27، 43 وتبلغ نسبتها (18%) من جملة مفردات الاختبار.

المفردات التي حصلت على أكثر من (60%) هي أرقام: 5، 6، 21، 22، 23، 46 وتبلغ نسبتها (12%) من جملة مفردات الاختبار.

المفردات التي حصلت على أكثر من (70%) هي أرقام: 2، 7، 9، 10، 17، 20، 25 والتي تبلغ نسبتها (14%) من جملة مفردات الاختبار.

المفردات التي حصلت على أكثر من (80%) مفردة واحدة فقط هي (29) الخاصة بضرورة إحضار الطلبة للبطاقة الجامعية أو بطاقة إثبات الهوية للسماح لهم بدخول الاختبارات.

وفيما يتعلق بالمفردات التي بلغ عدد الإجابات الخطأ عنها نسبة أكثر من (80%)، والتي توضح مدى تدني مستوى وعي الطلبة ببعض الجوانب المتعلقة باللوائح والنظم الجامعية، فقد أوضحت النتائج حصول المفردة رقم (42) على نسبة خطأ بلغت (90.2%)، والمفردة تتعلق بمعرفة المدة النظامية التي ينبغي أن يستغرقها الطلبة للتخرج من مرحلة البكالوريوس، وهي معلومة أساسية لا بد أن يتعرفها كل طالب وطالبة، كما حصلت المفردة رقم (35) على نسبة خطأ بلغت (88.5%) والمفردة متعلقة بالمدة التي يُعد عندها الطالب منقطعاً عن الدراسة في حالة عدم تأكيده لتسجيل المقررات، وقد حصلت المفردة رقم (37) على نسبة خطأ بلغت (88%)؛ وذلك على الرغم من أن المفردة متعلقة بنسبة الغياب التي تؤدي إلى حرمان الطالب من دخول الاختبار النهائي، وهي معلومة لا بد أن يعرفها الطلبة بدقة حتى لا يتعرضوا للحرمان. وقد حصلت المفردة رقم (45) على نسبة خطأ بلغت (87.4) والمفردة متعلقة بعملية رغبة الطالب بإعادة تصحيح ورقة إجابة الاختبار النهائي. وقد حصلت المفردة رقم (31) على نسبة خطأ بلغت (85.6) والمفردة متعلقة بتظلم الطالب لمدير الجامعة من العقوبات التأديبية.

وهذه المفردات وغيرها قد حصلت على نسبة أخطاء كبيرة، والتي تتضمن العديد من الجوانب المهمة التي تنظم علاقة الطالب بالجامعة، ينبغي العمل على توعية الطلبة بها.

2. للتحقق من صحة الفرض الثاني الذي ينص على "لا يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى (05). بين متوسطي الطلاب والطالبات في مستوى الإلمام بالقوانين واللوائح الجامعية".

جدول (5)

يوضح قيمة (م) وقيمة (ع) وقيمة (ت) ودلالاتها بين الطلاب والطالبات

الأداة	المجموعة	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة
اختبار الثقافة القانونية	الطلاب	530	22.85	5.22	-2.34	دالة
	الطالبات	438	23.65	5.33		

ويتضح من جدول (5) أن قيمة (ت) التي توضح الفرق بين الطلاب وبين الطالبات في مستوى المعرفة بالقوانين واللوائح الجامعية دالة عند مستوى دلالة (0.05)، وبالتالي يوجد فروق دالة بين الطلاب والطالبات في اختبار الثقافة القانونية، لصالح الطالبات، وأن عامل الجنس له تأثير دال في الثقافة القانونية. وهذه النتيجة توضح أن معرفة الطالبات بالثقافة القانونية التي ترتبط بالقوانين واللوائح الجامعية أكثر من مستوى معرفة الطلاب، وتعزى هذه النتيجة- من واقع الخبرة- إلى أن مستوى التحصيل الدراسي لدى الطالبات بصفة عامة أكبر من مستوى تحصيل الطلاب بصفة عامة، وأن اهتمام الطالبات بالإجابة عن الاختبارات ودرجة تركيزهم أثناء الإجابة بصفة عامة تفوق الطلاب؛ وبذلك يتم رفض الفرض الثاني.

جدول (6)

يوضح قيمة (م) وقيمة (ع) وقيمة (ت) ودلالاتها لكل محور من محاور

الاختبار بين الطلاب والطالبات

المحور	المجموعة	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
الأول	الطلاب	530	.39	.2	1.2	غير دالة
	الطالبات	438	.38	.2		
الثاني	الطلاب	530	.47	.15	.6-	دالة
	الطالبات	438	.48	.15		
الثالث	الطلاب	530	.39	.2	1.2-	دالة
	الطالبات	438	.40	.2		
الرابع	الطلاب	530	.48	.16	3.2-	دالة
	الطالبات	438	.51	.15		
الخامس	الطلاب	530	.50	.2	1.9-	دالة
	الطالبات	438	.52	.2		
السادس	الطلاب	530	.45	.18	2.-	دالة
	الطالبات	438	.47	.17		

يتضح من جدول (6) الذي يظهر الفروق بين الطلاب والطالبات في كل محور من محاور اختبار الثقافة القانونية أن هناك فروقاً دالة بين الطلاب والطالبات لصالح الطالبات في خمسة محاور من جملة ستة محاور باستثناء المحور الأول الخاص بالقواعد النظامية والتأديبية، وهو ما يؤكد قلة تعرض الطالبات للمواقف التي تستدعي تطبيق القواعد التأديبية عليهن مقارنة بالطلاب.

3. للتحقق من صحة الفرض الثالث الذي ينص على أنه "لا يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى (0.05) بين متوسطي طلبة الكليات الأدبية والكليات العلمية في مستوى الإلمام بالقوانين واللوائح الجامعية".

جدول (7)

يوضح قيمة (م) وقيمة (ع) وقيمة (ت) ودلالاتها بين الكليات الأدبية والعلمية

الأداة	الكليات	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدالة
اختبار الثقافة القانونية	الأدبية	419	22.6	5.2	2.9-	دالة
	العلمية	549	23.6	5.3		

يتضح من جدول (7) أن قيمة (ت) التي توضح الفرق بين طلبة الكليات الأدبية، وبين طلبة الكليات العلمية في مستوى المعرفة بالقوانين واللوائح الجامعية دالة عند مستوى دلالة (0.05) لصالح طلبة الكليات العلمية، وتُعزى هذه النتيجة إلى أن مستوى التحصيل العام لدى طلبة الكليات العلمية يفوق مستوى التحصيل لدى طلبة الكليات الأدبية؛ حيث يتطلب الالتحاق بالكليات العلمية معدل درجات أعلى من الالتحاق بالكليات الأدبية بصفة عامة، وهو ما انعكس بالتالي على تفوق مستوى طلبة الكليات العلمية على طلبة الكليات الأدبية في مستوى الثقافة القانونية. وعلى ذلك يتم رفض الفرض الثالث.

جدول (8)

يوضح قيمة (م) وقيمة (ع) وقيمة (ت) ودلالاتها لكل محور من محاور الاختبار بين

الكلية الأدبية والعلمية

المحور	الكلية	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
الأول	الأدبية	419	.38	.20	.8-	دالة
	العلمية	549	.39	.18		
الثاني	الأدبية	419	.46	.14	.3-	دالة
	العلمية	549	.49	.15		
الثالث	الأدبية	419	.37	.19	2.9-	دالة
	العلمية	549	.41	.20		
الرابع	الأدبية	419	.48	.16	1.9-	دالة
	العلمية	549	.50	.16		
الخامس	الأدبية	419	.50	.20	.8-	دالة
	العلمية	549	.51	.20		
السادس	الأدبية	419	.45	.18	.7-	دالة
	العلمية	549	.46	.18		

يتضح من جدول (8) الذي يظهر الفروق بين طلبة الكليات الأدبية والكلية العلمية في كل محور من محاور اختبار الثقافة القانونية أن هناك فروق دالة لصالح طلبة الكليات العلمية على مستوى جميع محاور اختبار الثقافة القانونية.

4. للتحقق من صحة الفرض الرابع الذي ينص على "لا يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى (05). بين متوسطي طلبة الجامعة المقيدون في السنوات الدراسية المختلفة في مستوى الإلمام بالقوانين واللوائح الجامعية". فقد تم تطبيق اختبار (T) الذي أسفر عن النتائج التالية الموضحة في جدول (9، 10).

جدول (9)

يوضح قيمة (م) وقيمة (ع) وقيمة (ت) ودلالاتها بين طلبة الجامعة وفقاً للمستويات الدراسية

الأداة	المستوى الدراسي	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة
اختبار الثقافة القانونية	أقل من أربع سنوات	912	23.2	5.2	.3	غير دالة
	أكثر من أربع سنوات	56	23.0	5.8		

يتضح من جدول (9) أن قيمة (ت) التي توضح الفرق بين الطلبة وفقاً للمستويات الدراسية المختلفة التي تم التعبير عنها وفقاً لمستويين، المستوى الأول أقل من أربع سنوات، والمستوى الثاني أكثر من أربع سنوات، غير دالة عند مستوى (0.05). وهو ما يؤكد أن المستوى الدراسي للطلبة ليس له تأثير دال في مستوى الثقافة القانونية، وأن الثقافة القانونية ينبغي أن ترتبط بمقرر دراسي يتم تدريسه كمقرر عام على جميع الطلبة، وعلى ذلك يتم قبول الفرض الرابع من فروض البحث.

جدول (10)

يوضح قيمة (م) وقيمة (ع) وقيمة (ت) ودلالاتها لكل محور من محاور الاختبار وفقاً للمستويات الدراسية

المحور	المستوى الدراسي	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
الأول	أقل من أربع سنوات	912	.39	.19	1.05	غير دالة
	أكثر من أربع سنوات	56	.36	.20		

تابع جدول (10):

دالة	.98-	.15	.47	912	أقل من أربع سنوات	الثاني
		.16	.50	56	أكثر من أربع سنوات	
غير دالة	.8	.20	.40	912	أقل من أربع سنوات	الثالث
		.21	.38	56	أكثر من أربع سنوات	
دالة	.14-	.16	.49	912	أقل من أربع سنوات	الرابع
		.16	.50	56	أكثر من أربع سنوات	
غير دالة	.7	.20	.51	912	أقل من أربع سنوات	الخامس
		.22	.51	56	أكثر من أربع سنوات	
غير دالة	.97	.18	.46	912	أقل من أربع سنوات	السادس
		.18	.44	56	أكثر من أربع سنوات	

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (10) الذي يوضح طبيعة الفروق بين عينة البحث وفقاً لطبيعة المستويات الدراسية على جميع محاور اختبار الثقافة القانونية، أن هناك فروق دالة إحصائية لصالح الطلبة الملتحقين بالمستويات الدراسية أكثر من أربع

سنوات في المحور الثاني الخاص بالقواعد المنظمة للانتقال من مستوى إلى آخر، والتخرج، وهي نتيجة منطقية؛ لأنه من الطبيعي أن تزيد معرفة الطلبة بالقواعد المنظمة لعملية الانتقال من مستوى إلى آخر بتزايد المستويات الدراسية التي يمرون بها، كما أن هناك فروقاً دالة إحصائياً لصالح الطلبة الملتحقين بالمستويات الدراسية أكثر من أربع سنوات في المحور الرابع الخاص بقواعد الاختبارات والتقدير والمعدلات، وهي نتيجة تؤكد أيضاً أن عامل الوقت كان له تأثير في زيادة مستوى معرفة الطلبة بقواعد الفصل من الجامعة وإعادة القيد، نظراً لتزايد خبرة الطلاب نتيجة تكرار خبرة المرور بالاختبارات ومعرفة القواعد المنظمة لها.

5. للتحقق من صحة الفرض الخامس الذي ينص على أنه "لا يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى (05). بين متوسطي طلبة الجامعة الحاصلين على معدلات تراكمية مختلفة في مستوى الإلمام بالقوانين واللوائح الجامعية".

فقد تم استخدام التحليل الأحادي Oneway ANOVA لمعالجة الفروق بين المجموعات طبقاً للمعدل؛ حيث تم تقسيم العينة إلى ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى تضم الطلبة الحاصلين على معدل إنذار ومقبول، والمجموعة الثانية تضم الطلبة الحاصلين على تقدير جيد، والمجموعة الثالثة الطلبة الحاصلين على معدل جيد جداً وممتاز، وقد أسفرت عملية التطبيق عن النتائج الموضحة في جدول (11، 12).

جدول (11)

يوضح قيمة (م) وقيمة (F) ودلالاتها بين طلبة الجامعة وفقاً للمعدل التراكمي

المجموعات حسب المعدل	ن	م	إجمالي الفروق حسب المعدلات	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجة الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
إنذار - مقبول	149	22.2	بين المجموعات	123	246.15	2	4.44	.012 دالة
جيد	369	23.1	داخل المجموعات	27.75	26779	965		
جيد جداً - ممتاز	450	23.2	المجموع		27025.58	967		

يتضح من جدول (11) أن مستوى الدلالة التي توضح الفرق بين الطلبة وفقاً للمعدل الدراسي الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مستويات دالة عند مستوى (0.05). وهذه النتيجة تؤكد أن هناك علاقة إيجابية بين ارتفاع مستوى المعدلات الأكاديمية للطلبة، وارتفاع مستوى معرفتهم باللوائح والقوانين الجامعية ومستوى الثقافة القانونية بشكل عام، وأنه كلما زاد المعدل الأكاديمي يزيد بالتالي مستوى الثقافة القانونية، وهو ما يظهر في معدل المتوسطات الموجود في جدول (11) وفي ضوء هذه النتيجة يتم رفض الفرض الخامس.

جدول (12)

يوضح قيمة (م) وقيمة (F) ودلالاتها بين طلبة الجامعة وفقاً للمعدل التراكمي في كل محور من محاور الاختبار

المحور	إجمالي الفروق	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجة الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
الأول	بين المجموعات	.002	.004	2	.053	.95 غير دالة
	داخل المجموعات	.037	35.6	965		
	المجموع		35.6	967		
الثاني	بين المجموعات	.027	.055	2	1.18	.31 غير دالة
	داخل المجموعات	.023	22.4	965		
	المجموع		22.4	967		
الثالث	بين المجموعات	.078	.157	2	2.01	.13 غير دالة
	داخل المجموعات	.039	37.6	965		
	المجموع		37.6	967		
الرابع	بين المجموعات	.077	.153	2	2.99	.05 دالة
	داخل المجموعات	.026	24.7	965		
	المجموع		24.7	967		

تابع جدول (12):

المحور	إجمالي الفروق	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجة الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
الخامس	بين المجموعات	.133	.266	2	3.13	.044 دالة
	داخل المجموعات	.042	40.9	965		
	المجموع		41.1	967		
السادس	بين المجموعات	.115	.229	2	3.5	.03 دالة
	داخل المجموعات	.033	31.6	965		
	المجموع		31.6	967		

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (12) الذي يوضح طبيعة الفروق بين عينة البحث وفقاً لطبيعة المعدلات التراكمية على جميع محاور اختبار الثقافة القانونية، أن هناك فروق دالة إحصائية لصالح الطلبة أصحاب المعدل التراكمي الأعلى (جيد جداً - ممتاز) مقارنة بالطلبة أصحاب معدلات (جيد، مقبول، إنذار)؛ وذلك في المحور الرابع الخاص بقواعد الاختبارات والتقديرية والمعدلات، والمحور الخامس الخاص بقواعد الفصل من الجامعة وإعادة القيد، والمحور السادس الخاص بالخدمات الطلابية التي تقدمها الجامعة، وتفسير ذلك أن الطلبة من أصحاب المعدلات التراكمية العليا يحرصون على التعرف على قواعد إجراء الاختبارات وكيفية حساب التقديرية والمعدلات التراكمية نظراً لحرصهم على تحقيق التفوق الدراسي في الجامعة. كما يحرصون أكثر على الاستفادة من الخدمات الطلابية التي تقدمها الجامعة مقارنة بالطلبة أصحاب المعدلات التراكمية الأقل.

6. للتحقق من صحة الفرض السادس الذي ينص على أنه "لا يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى (05). بين متوسطي طلبة الجامعة المنتسبين إلى (آباء - أمهات) من أصحاب المستويات التعليمية المختلفة في مستوى الإمام بالقوانين واللوائح الجامعية".

أولاً: بالنسبة للآباء:

تم القيام بالمعالجة الإحصائية لآباء طلبة العينة على حدة لتوضيح مدى تأثير درجة تعليم الآباء في معدل مستوى الثقافة القانونية لطلبة عينة البحث، حيث تم تقسيم آباء أفراد العينة إلى ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى: تضم الآباء غير المتعلمين، والحاصلين على التعليم الابتدائي فقط، والمجموعة الثانية: تضم الحاصلين على التعليم المتوسط والثانوي العام، والمجموعة الثالثة: تضم الحاصلين على التعليم الجامعي والعالي من حملة الماجستير والدكتوراه، وقد أسفرت المعالجة التي استخدم فيها التحليل الأحادي Oneway ANOVA عن النتائج الموضحة في جدول (13).

جدول (13)

يوضح قيمة (م) وقيمة (F) ودلالاتها بين طلبة الجامعة وفقاً لمستوى

تعليم الآباء

مستوى الدلالة	قيمة F	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	إجمالي الفروق بين الآباء	م	ن	العينة حسب درجة التعليم
.93 غير دالة	.067	2	3.778	1.889	بين المجموعات	23.3	201	غير متعلم - ابتدائي
		965	27021.8	28.002	داخل المجموعات	23.2	435	متوسط - ثانوي
		967	27025.5		المجموع	23.1	332	جامعي - عالي

يتضح من جدول (13) أنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين المجموعات الثلاث التي يمثلها آباء عينة البحث حسب درجة تعليمهم، وهي النتيجة التي تؤكد أن مستوى تعليم آباء أفراد العينة ليس له علاقة بمستوى الثقافة القانونية الخاصة بالقوانين واللوائح الجامعية، لأن الوظائف التي يشغلها معظم الآباء ليس لها علاقة مباشرة بالحياة

الجامعية، وأن تعرف الطلبة على القوانين واللوائح الجامعية يتوقف في المقام الأول على جهودهم الذاتية ومدى حرصهم على الاطلاع على تلك القوانين واللوائح من خلال تعاملاتهم اليومية في الحياة الجامعية ومؤسسات الجامعة المختلفة.

جدول (14)

يوضح قيمة (م) وقيمة (F) ودلالاتها بين طلبة الجامعة وفقاً لمستوى

تعليم الآباء في كل محور من محاور الاختبار

المحور	إجمالي الفروق	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجة الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
الأول	بين المجموعات	.079	35.439	2	20.142	.12 غير دالة
	داخل المجموعات	.037	.157	965		
	المجموع		35.569	967		
الثاني	بين المجموعات	.005	.009	2	.196	.82 غير دالة
	داخل المجموعات	.023	22.467	965		
	المجموع		22.477	967		
الثالث	بين المجموعات	.004	.008	2	.100	.90 غير دالة
	داخل المجموعات	.039	37.787	965		
	المجموع		37.795	967		
الرابع	بين المجموعات	.002	.005	2	.088	.92 غير دالة
	داخل المجموعات	.026	24.851	965		
	المجموع		24.856	967		
الخامس	بين المجموعات	.024	.048	2	.563	.57 غير دالة
	داخل المجموعات	.043	41.116	965		
	المجموع		41.164	967		

تابع جدول (14):

المحور	إجمالي الفروق	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجة الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
السادس	بين المجموعات	.010	.020	2	.303	.74 غير دالة
	داخل المجموعات	.033	31.773	965		
	المجموع		31.792	967		

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (14) الذي يوضح طبيعة الفروق بين آباء عينة البحث وفقاً لمستوى ودرجة تعليمهم، على جميع محاور اختبار الثقافة القانونية، أنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين المجموعات الثلاث في أي محور من محاور الاختبار الستة، وهو ما يتسق مع النتيجة العامة التي تم ذكرها وتوضيحها في جدول (13).

ثانياً: الأمهات:

تم القيام بالمعالجة الإحصائية لأمهات طلبة العينة لتوضيح مدى تأثير درجة تعليم الأمهات في معدل مستوى الثقافة القانونية لطلبة عينة البحث، حيث تم تقسيم أمهات أفراد العينة إلى ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى: تضم الأمهات غير المتعلقات، والحاصلات على التعليم الابتدائي فقط، والمجموعة الثانية: تضم الحاصلات على التعليم المتوسط والثانوي العام، والمجموعة الثالثة: تضم الحاصلات على التعليم الجامعي والعالي من حملة الماجستير والدكتوراه، وقد أسفرت المعالجة التي استخدم فيها التحليل الأحادي One way ANOVA عن النتائج الموضحة في جدول (15).

جدول (15)

يوضح قيمة (م) وقيمة (F) ودلالاتها بين طلبة الجامعة وفقاً لمستوى

تعليم الأمهات

مستوى الدلالة	قيمة F	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	إجمالي الفروق بين الأمهات	م	ن	العينة حسب درجة التعليم
.93 غير دالة	.072	2	4.044	2.022	بين المجموعات	23.2	328	غير متعلمة - ابتدائي
		965	27021.542	28.002	داخل المجموعات	23.1	397	متوسط - ثانوي
		967	27045.586		المجموع	23.3	243	جامعية- عالي

يتضح من جدول (15) أنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين المجموعات الثلاث التي تمثلها أمهات عينة البحث حسب درجة تعليمهن، وهي النتيجة التي تؤكد أن مستوى تعليم أمهات أفراد العينة ليس له علاقة بمستوى الثقافة القانونية الخاصة بالقوانين واللوائح الجامعية، وترجع تلك النتيجة إلى المبررات ذاتها التي تم ذكرها، فيما يتعلق بآباء أفراد العينة. وفي ضوء نتيجة الآباء والأمهات يتم قبول الفرض السادس من فروض البحث.

جدول (16)

يوضح قيمة (م) وقيمة (F) ودلالاتها بين طلبة الجامعة وفقاً لمستوى

تعليم الأمهات في كل محور من محاور الاختبار

مستوى الدلالة	قيمة F	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	إجمالي الفروق	المحور
.12 غير دالة	2.44	2	.179	.090	بين المجموعات	الأول
		965	35.417	.037	داخل المجموعات	
		967	35.596		المجموع	

تابع جدول (16):

المحور	إجمالي الفروق	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجة الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
الثاني	بين المجموعات	.008	.016	2	.351	.70 غير دالة
	داخل المجموعات	.023	22.460	965		
	المجموع		22.477	967		
الثالث	بين المجموعات	.090	.181	2	2.32	.099 غير دالة
	داخل المجموعات	.039	37.614	965		
	المجموع		37.795	967		
الرابع	بين المجموعات	.004	.007	2	.14	.87 غير دالة
	داخل المجموعات	.026	24.848	965		
	المجموع		24.856	967		
الخامس	بين المجموعات	.006	.011	2	.134	.87 غير دالة
	داخل المجموعات	.043	41.153	965		
	المجموع		41.164	967		
السادس	بين المجموعات	.085	.170	2	2.59	.07 غير دالة
	داخل المجموعات	.033	31.622	965		
	المجموع		31.792	967		

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (16) الذي يوضح طبيعة الفروق بين أمهات عينة البحث وفقاً لمستوى ودرجة تعليمهن، على جميع محاور اختبار الثقافة القانونية، أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين المجموعات الثلاث في أي محور من محاور الاختبار الستة، وهو ما يتسق أيضاً مع النتيجة العامة التي تم ذكرها وتوضيحها في جدول (15).

ملخص نتائج البحث:

1. ضعف مستوى طلبة عينة البحث بصفة عامة في معرفتهم بالثقافة القانونية التي تتعلق بمعرفتهم باللوائح والقوانين الجامعية.
2. توجد فروق دالة بين الطلاب والطالبات في اختبار الثقافة القانونية، لصالح الطالبات.
3. توجد فروق دالة إحصائياً بين طلاب الكليات الأدبية والكليات العلمية في مستوى الإلمام بالقوانين واللوائح الجامعية لصالح الكليات العلمية.
4. لا توجد فروق دالة إحصائياً بين طلاب عينة البحث المقيدين في السنوات الدراسية المختلفة في مستوى التعرف على القوانين واللوائح الجامعية.
5. توجد فروق دالة إحصائياً بين طلبة الجامعة الحاصلين على معدلات تراكمية مختلفة في مستوى الإلمام بالقوانين واللوائح الجامعية، لصالح الطلبة الحاصلين على معدلات تراكمية عالية.
6. لا توجد فروق دالة إحصائياً بين طلبة الجامعة المنتسبين إلى (آباء - أمهات) من أصحاب المستويات التعليمية المختلفة في مستوى الإلمام بالقوانين واللوائح الجامعية.

توصيات البحث:

- في ضوء طبيعة العينة، وموضوع البحث ونتائجه؛ فإنه يوصى بما يلي:
1. ضرورة العمل على توعية طلبة جامعة الملك فيصل باللوائح والقوانين الجامعية التي تعرف الطلبة بحقوقهم للحصول عليها وواجباتهم للالتزام بها من خلال تنظيم بعض البرامج والندوات التوعوية.
 2. العمل على تفعيل وحدات حماية الحقوق الطلابية بالجامعة لمساعدة الطلبة بمعرفة حقوقهم وواجباتهم وتنمية مستوى الثقافة القانونية لديهم.
 3. طبع وثيقة بحقوق والتزامات الطالب الجامعي وتوزيعها على الطلبة في بداية التحاقهم بالجامعة.

4. العمل على إضافة مقرر خاص بالثقافة القانونية ليتم تدريسه ضمن مواد الإعداد العام لطلبة جامعة الملك فيصل.
5. العمل على الاستفادة من التجارب العالمية على مستوى الجامعات التي لها خبرة في مجال حقوق وواجبات طلبة الجامعة.

مقترحات البحث:

- في ضوء ما تم من إجراءات في هذا البحث، وفي ضوء النتائج والتوصيات السابقة، تبدو الحاجة إلى إجراء بحوث أخرى متعلقة بموضوع هذا البحث، أهمها ما يلي:
1. وضع تصور مقترح لمقرر في الثقافة القانونية لطلاب جامعة الملك فيصل.
 2. بناء برنامج تدريبي لتوعية أعضاء هيئة التدريس ومنسوبي جامعة الملك فيصل بحقوقهم وواجباتهم.
 3. أثر تدريس وحدة مقترحة في الثقافة القانونية في تنمية مستوى الثقافة القانونية لدى طلبة جامعة الملك فيصل.
 4. بناء حقيبة تعليمية لتوعية طلبة جامعة الملك فيصل بحقوقهم وواجباتهم الجامعية.

المراجع :

المراجع العربية:

1. أحمد محمود عبد المطلب (1993م) التربية ودورها في نشر الوعي القانوني واستتباب الأمن، مجلة كلية التربية بسوهاج، جامعة أسيوط، العدد 8، ج1.
2. جامعة الزيتونة (2010م) مؤتمر "نحو ثقافة قانونية اعرف حقوقك وواجباتك كمواطن أردني تحت سيادة القانون"، كلية الحقوق، متاح على موقع www.news.arabworldnet.com
3. جامعة الملك سعود (2008م) عمادة شؤون الطلاب وحدة حماية الحقوق الطلابية "وثيقة حقوق والتزامات الطالب الجامعي والقواعد المنظمة لوحدة حماية الحقوق الطلابية". جامعة الملك سعود (2008م) ورشة عمل بعنوان "وثيقة حقوق والتزامات الطالب الجامعي" كلية الأنظمة والعلوم السياسية، متاح على موقع www.cksu.com
4. حسام الدين حسين عبد الحميد (1995م) الثقافة القانونية لطلاب المرحلة الثانوية، المؤتمر العلمي السابع "التعليم وتحديات القرن الحادي والعشرين": الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، أغسطس.
5. عبد الله محمد أحمد حريري (1997م) أثر التربية الإسلامية في صون الناشئة من النزوح إلى الجريمة، مجلة الأمن، العدد 14، الرياض، وزارة الداخلية.
6. علي شلتوت (1980م) موضوعات جديدة في ميدان التربية من مدارس الحضارة إلى الجامعة، التربية الحياتية، الكويت، دار القلم.
7. فاطمة عبد القادر حسن، سهير محمد حوالة (1995م) الثقافة القانونية للمواطن العربي في عالم سريع التغير، دراسة ميدانية، مجلة العلوم التربوية، المجلد الثاني، القاهرة، السنة الثانية، العدد، أكتوبر.
8. فؤاد البهي السيد (1979م) علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري، ط3، القاهرة، دار الفكر العربي.
9. قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 809 لسنة 1975 م بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم 49 لسنة 1972م في شأن تنظيم الجامعات.
10. محمد أمين عطوة، عاطف محمد بدوي (1996م) فاعلية برنامج مقترح في تنمية بعض المسؤوليات القانونية لدى الطلاب المعلمين بكلية التربية جامعة طنطا، مجلة كلية التربية بطنطا، العدد الثالث والعشرون.

11. محيي شحاتة سليمان (1993م) العوامل البنائية المؤثرة على الوعي السياسي والقانوني، دراسة ميدانية في قرية مصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب.
12. محيي محمد سعد (2008م) أسس الثقافة القانونية وأهميتها للإنسان في عصر العولمة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
13. والي عبد الرحمن أحمد (2000م) فاعلية برنامج مقترح في الأنشطة المصاحبة لمناهج الدراسات الاجتماعية بالحلقة الثانية من التعليم الأساسي في تنمية بعض المبادئ القانونية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس.
14. نجاة عبده عارف (2009م) فاعلية برنامج مقترح في الدراسات الاجتماعية لتحقيق بعض أهداف التربية القانونية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية، رسالة ماجستير غير منشورة، تربية فنا، جامعة جنوب الوادي.
15. Academic Senate for California Community Colleges. 2007. Promoting and Sustaining an Intentional Climate of Academic Integrity. <http://www.eric.ed.gov/ERIC>.
16. Ali, Russlyn 2010. Dear Colleague Letter Harassment and Bullying, US Department of Education, office for civil rights, <http://www2.ed.gov/ocr/letters/colleague>.
17. American Bar Association 1993. Law Day USA, Planning Guide & Recourse Manual Chicago, <http://www.eric.ed.gov/ED358012>.
18. Barfield, J.P., and Bennett, J. 2007. Disability rights in higher Education. Quest. 59 (4):384-397.
19. BURGSTALLER, Sheryl, and Moore, Elizabeth 2009. Making student Services Welcoming and Accessible through Accommodations and Universal Design. Journal of postsecondary Education and Disability. 21 (3):155-174.
20. Center for student Right & Responsibilities 2011. University Of North Texas, <http://www.conduct.edu/node>.
21. Center for Student Rights and Responsibilities 2011. San Diego State University Rights and Responsibilities during the Discipline process, <http://www.csr.sdsu.edu/indx.html>.
22. Clark, Todd 1981. Police Patrol Game Kit. Constitutional Rights Foundation. Los Angeles Calif, <http://www.eric.ed.gov/contentdelivery/servlet/ERICServlet?accno-ED27033>.
23. Colby, Anne, Ehrlich, Thomas, Beaumont, Elizabeth, Stephens, Jason, and Shulman Lee S. 2003. Educating Citizens: Preparing America's Undergraduates for Lives of Moral and Civic Responsibility. New York, <http://www.amazon.com/Educating-Citizens-Preparing-Undergraduates-Responsibility/dp/>
24. Epstein, Adam and Anderson, Paul 2009. Utilization of the "National Collegiate Athletic Association (NCAA) Manual" as a Teaching Tool. Journal of Legal Studies Education. 26 (1). www.nacadajournal.org/doi/pdf.
25. Gallagher, Arlene 1987. Living Together Under The Law: An Elementary Education Law Guide. <http://www.eric.ed.gov/ED233953>
26. Kaplin, William A., and Lee, Barbara A. 2007. Educating Citizens: Preparing America's Undergraduates for Lives. The Law of Higher Education, Student Version, 4th Edition.
27. Office of Student Conflict Resolution 2011. Rights and Responsibilities, Statement of Student. University of Michigan, <http://www.oscr.umich.edu/>.
28. Office of Student Rights & Responsibilities 2011. University of South Florida, <http://www.usf.edu>.

29. Rights and Responsibilities as Member of the campus Community 2011. center for student rights and Responsibilities, <http://www.csr.sdsu.edu/>
30. Rules, Procedures, Right and Responsibilities 2011. UK University of Kentucky, student Affairs, [http://www.uky.edu/student affairs/](http://www.uky.edu/student%20affairs/).
31. Schuncke, M. George and Krogh, Suzanne L. 1985. Law Related Education and the Young Child. Social Studies. 70 (3). www.socialstudies.org
32. Student Charter 2011. Curtin University, <http://students.curtin.edu.au>
33. Student Rights and responsibilities 2011. Florida State University, <http://www.fsu.edu>.
34. Student rights and Responsibilities 2011. Pacific States University. Los Angeles, California, <http://www.psuca.edu>.
35. Student Rights and Responsibilities 2011. University of Miami, <http://www.miami.edu/index.php>.
36. Student Rights and Responsibilities 2011. University of Virginia, <http://www.virginia.edu/vps/index>.
37. Success with Integrity 2011. Office of Student Rights & Responsibilities, <http://www.calpoly.edu>
38. Terry, Fuss 2010. Shop Lifting Simulation. Academy Curricular Exchange, Columbia Education Center
39. The Alabama Administrative Office of Courts 1981. Law, the Language of Liberty. Supplemental Material Alabemental Material, Alabama Social Studies, USA, Alabama.
40. Wood, Charles L. and Kelley, R. 2010. Comparing Audio – Supported Text and Explicit Instruction on Students. Knowledge of Career Development for Exceptional Individuals. 33 (2):115-124.

The Level of Legal Culture among the Students of King Faisal University: "An Empirical Study"

Zaki Bin Abdul- Aziz Body and Amir Bin Ibrahim El-Korshy

Department of Curricula and Teaching Methods,
College of Education, King Faisal University,
Al-Ahsa, Kingdom of Saudi Arabia

Abstract:

This study aims at detecting the extent of King Faisal University students' awareness of legal culture, laws, rules and regulations of the university

This test was conducted in relation to a sample of 968 students from all faculties of King Faisal University, which resulted in the following:

1. Low level of knowledge of the legal culture concerning the sampled students, in general, for their knowledge of university regulations and laws.
2. There are significant differences between male and female students in the testing of legal culture for the benefit of female students.
3. There are significant differences between college students of literary and scientific colleges in the level of knowledge of laws and regulations for the benefit of the science students.
4. There are no statistically significant differences between students of the research sample enrolled in different study years in the level of identifying the laws and university regulations.
5. There are significant differences between the university students who have different cumulative rates in grasping the university laws and regulations, for the benefit of students with high cumulative rates.
6. There are no statistically significant differences between university distant learning students (fathers - mothers) of different educational levels in the degree of their knowledge of university laws and regulations.

Key Words: King Faisal university, Legal Culture, Students,